

أحمد داود أوغلو

شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟*

أجرى المقابلة: ميشال نوفل

وجنكيز تشاندار

ينادونه "الأستاذ"، اللقب المعتمد أكثر من "السيد الوزير" لدى الفريق العامل معه في وزارة الخارجية والأوساط القريبة منه في الحزب الحاكم. يتصرف بأناقة طبيعية، ويتكلم كأستاذ قادم إلى السياسة والدبلوماسية من الوسط الأكاديمي. وعندما يريد التودد إلى أحد محادثيه يقول بهدوء العارف وتواضعه: "اجعني مستشاراً لك". ترعرع في بيئة تركمانية حافظت على تقاليد وطقوس حملتها العشائر من آسيا الوسطى عندما انتقلت إلى منطقة قونية وسط الأناضول في القرن السادس عشر. هو الدكتور أحمد داود أوغلو الذي يحب أن يقول دائماً إن إستانبول سحرته، وهو في حالة عشق مع هذه المدينة / العالم، لكنه لا ينفك أبداً عن جذوره وتعلقه الشديد بمسقط رأسه الجبلي في منطقة قونية، ولا سيما أنه يرى في المتصوف الكبير، مولانا جلال الدين الرومي، سنداً روحياً له ومرجعاً. ويروى أن والده التاجر الصغير المتدين، هاجر من الأناضول إلى إستانبول كي يؤمن لابنه الوحيد تعليماً لائقاً، ولذلك لم تمنع تربية الوالد التقليدية المحافظة من إدخال أحمد إلى "ليسيه إستانبول للصبيان" حيث لغة التعليم الثانوي هي الألمانية، وقد فتحت له آفاق الثقافة الغربية فتحوّل قارئاً نهماً لغوته وكافكا وبرتولد بريشت. ومن هناك انتقل الطالب اللامع إلى جامعة البوسفور الأميركية حيث حصل بتفوق على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في سنة ١٩٨٢، كما حصل على درجة أستاذ مساعد في سنة ١٩٩٣، ودرجة الأستاذية في سنة ١٩٩٩، قبل أن يعيّن مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء في إثر تأليف حزب العدالة والتنمية الحكومة في سنة ٢٠٠٢.

اختر التوجه إلى ماليزيا في سنة ١٩٩٩ لممارسة عمله الأكاديمي بدلاً من استجابة دعوات انهالت عليه من الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك لاهتمامه بالفلسفات الشرقية والاتجاهات الإسلامية الآسيوية. أسس دائرة العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية الأممية في كوالالمبور، وقادته اهتماماته الشرقية

* أجريت المقابلة في أنقرة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣.

إلى النيبال لدراسة البوذية، كما أمضى بعض الوقت في القاهرة وعمّان لتعلّم العربية. وعندما عاد إلى إستانبول من كوالالمبور عمل في عدة جامعات، وتمكّن في أواخر التسعينيات من إنشاء "مؤسسة العلوم والفنون" التي اجتذبت طلاباً من الشباب الإسلاميين، وقد اضطلع هو بدور المعلم. وسيقوم هؤلاء المريدين لأحمد داود أوغلو بإمداد حزب العدالة والتنمية بالكادرات الأساسية ذات التوجه الإسلامي المطعّم بالمعرفة الغربية.

في مطلع سنة ٢٠٠٣، أدى صاحب "العمق الاستراتيجي"*، بصفته المنظر الرئيسي للسياسة الخارجية لتركيا ما بعد الحداثة الكمالية، دوراً بارزاً في هندسة السياسة التركية في الشرق الأوسط، إذ ظهر كمعارض صلب للغزو الأميركي للعراق. وعندما تولى رجب طيب أردوغان منصب رئيس الحكومة في آذار / مارس ٢٠٠٣، تمسكّ بداود أوغلو مستشاراً رئيسياً للسياسة الخارجية، ومبعوثاً خاصاً. وقد تولى "الأستاذ" تطوير دبلوماسية تركيا العربية التي تميزت بإقامة علاقات بحركة "حماس"، وأخذ نجمه يصعد بصفته مهندس سياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط، ولأعباً سياسياً مميّزاً في الدبلوماسية الدولية، الأمر الذي مهّد لتعيينه وزيراً للخارجية في أيار / مايو ٢٠٠٩. وربما يكون داود أوغلو النموذج المثالي لصعود جيل من الكادرات التركية التي تعلمت عبر مسيرتها الطويلة من عمق الأناضول كيف توظف الموروث التاريخي / الجغرافي والتوليف التركي / الإسلامي لإعادة الارتباط بالشرق، شرقنا العربي، والشرق الإسلامي الأوسع.

في بداية اللقاء في مكتبه في وزارة الخارجية في أنقرة، لفت أحد مستشاريه انتباهنا إلى أنه "دائم الانشغال وجدول أعماله اليومي الحافل لا يسمح باستجابة طلب حوار طويل، لكن عندما يتعلق الأمر بفلسطين وقضية الشعب الفلسطيني المظلوم تتبدل الأولويات لديه، وتتقدم جلسة الحوار معنا بصفقتنا ممثلين لمؤسسة تُعنى بالشأن الفلسطيني، على أمور أخرى ملحة تفرضها الدبلوماسية التركية النشطة."

قدمنا له آخر عدد من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، فأخذ يتصفحه باهتمام ويقراً بالعربية العناوين الرئيسية على الغلاف، وشرحنا له سريعاً، لكسب الوقت، ووظيفة "المقابلات الكبرى" التي تتبناها هيئة التحرير، وحددنا المحاور الرئيسية للأسئلة، الأمر الذي ساعد في رسم الإطار الفكري للحوار الذي سمح لداود أوغلو بالتحليق في عالم المفاهيم و"الباراديجم" من دون إهمال المعطيات الواقعية والشؤون الراهنة. ولا مغالاة في القول إن هذا اللقاء مع الدكتور داود أوغلو كان درساً في النظرية والممارسة لسياسة تركيا الخارجية، ولا سيما شقّها الشرقي الشامل لمقاربة عاصفة الثورات العربية وأزمة الشرعية فيها، والرؤية التركية للنظام الإقليمي الجديد، وإشكالية العلاقة بإسرائيل ومستقبل القضية الفلسطينية.

*أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١١).

تصنيف المشاكل

السياسة الخارجية. بعد هذه التجارب كلها في التسعينيات، بدأت كتابة "العمق الاستراتيجي" في سنة ٢٠٠٠ ثم نشرته. في اعتقادي، إن جغرافيتنا متعددة الأبعاد، والسياسة الخارجية التركية لا يمكن أن تكون ذات بعد واحد. نحن دولة أوروبية عبر التاريخ، وسنستمر في أن نكون دولة أوروبية، لكن هذا لا يعني أننا بعيدون عن آسيا، فنحن جغرافياً جزء من آسيا. قبل سنة ٢٠٠٠، لم يفكر أحد في هذا الأمر. قلت في كتابي إننا أيضاً بلد إفريقي، بمعنى أننا نجاور دولاً إفريقية، ويجب أن يكون لدينا استراتيجية إفريقية، لأن جغرافيتنا قارية. إنه أمر لا مفر منه. في الجغرافيا الإقليمية، نحن جزء من منطقة البلقان. خلال حقبة الحرب الباردة، لم تكن الحدود التركية. البلغارية حدود دولتين / أمّتين، وإنما حدود منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو، ولذلك، تم فصلنا عن البلقان. لكننا الآن، مع التحديات والإنجازات [المكتسبات]، عدنا جزءاً من سياسات البلقان مرة أخرى، وخصوصاً بعد أزمة البوسنة وحرب كوسوفو.

الأمر نفسه ينطبق على بلاد القوقاز. نحن أمة قوقازية. طوال القرون الماضية، قدم العديد من شعوب القوقاز إلى تركيا باعتبارها ملاذاً آمناً، مثل الشركس والأبخاز والشعوب الجورجية. الأمر نفسه بالنسبة إلى شعوب الشرق الأوسط، لأننا بلد من الشرق الأوسط. كذلك نحن بلد من البحر الأسود، ومن البحر الأبيض المتوسط، ومن قزوين.. نحن من دول آسيا الوسطى، والبحر الأحمر. ونحن أيضاً من دول الخليج. هذا هو

■ **تعتبر مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة. هل يمكن أن تحدثنا عن الإنجازات المتعلقة برؤيتك إلى "العمق الاستراتيجي" لتركيا وسياسة "تصنيف المشاكل"؟**

□ أولاً، وقبل أي شيء، اسمحوا لي بأن أوضح ما أعنيه بـ "العمق الاستراتيجي" في السياسة الخارجية، ثم ننتقل إلى مسألة سياسة "تصنيف المشاكل". في السياسة الخارجية يمكنك تغيير البنية الناظمة للاقتصاد، والسياسة، والسياسات، وبعض المسائل المتعلقة بالديموغرافيا، لكن هناك أمران لا يمكنك تغييرهما: الجغرافيا والتاريخ. هذان المؤشران الرئيسيان هما من الثوابت، وهما يُمنحان لك، ولا يمكنك تغييرهما، إلا إن الأمر متروك لك بشأن كيفية تفسير الجغرافيا والتاريخ الخاصين بك، وجعل سياستك الخارجية تتكيف معهما. كان ذلك مقصدي عندما وضعت كتاب "العمق الإستراتيجي"، لأنني كنت أعتقد، ولا أزال، أنه أسيء تفسير الجغرافيا والتاريخ في الماضي بسبب مناخ الاستقطاب الدولي. فعلى سبيل المثال، كان يُنظر إلى جغرافيا تركيا خلال الحرب الباردة على أنها حاجز أمام توسع الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك بمثابة تفسير دفاعي للجغرافيا. أما التاريخ التركي فجرى تفسيره فقط لتعزيز تأسيس دولة قومية، وكان تفسيراً صائباً، إذا اعتبرنا المشكلات التركية في حينه. لكن في هذه الأثناء جاءت حقبة ما بعد الحرب الباردة بتحديات جديدة: البوسنة وأذربيجان والقوقاز والعراق ونزوح الأكراد إلى تركيا.. وبين لنا ذلك أنه يجب إعادة تفسير التاريخ من أجل فهم تحديات

إلى حدودنا، ليس فقط حدود تركيا، بل حدودنا كلها في البلقان والشرق الأوسط خاصة، سنرى أنه ليس هناك حدود عادية، ولا حدود طبيعية. هناك حدود علينا أن نحترمها، نعم، مع أنها ليست حدوداً طبيعية. طوال قرون اختلطت الشعوب وامتزجت، وعاشت شعوبنا وأممنا من دون مثل هذا النوع من الحدود. وفجأة أصبح هناك حدود جديدة تقسم القرى والقبائل والأمم، بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي أنتج وضعاً غير طبيعي. وعندما قلت "صفر مشاكل مع الجيران"، قصدت تطبيع العلاقات مع الجيران. أنا أعلم بطبيعة الحال، أنه من غير الممكن وجود صفر مشاكل بين الأشقاء، لكن هناك تحولات في السيكلوجيا وفي البنية الناظمة، بل في سيكلوجيا هذه البنية الناشئة عن الاعتقاد أن جميع من حولنا هم أعداء! تلك كانت العقلية القديمة للنخبة التركية: الروس أعداؤنا؛ اليونانيون أيضاً أعداؤنا؛ العرب خانوننا، وكذلك الأرمن.. كان هدفنا أن نحدث صدمة نفسية، انقلاباً في النظرة، وأستطيع أن أقول إننا نجحنا في ذلك خلال عشرة أعوام. فإذا قلت اليوم إن اليونانيين أو الروس هم أعداء لنا، فسيسألك الناس لماذا؟ فهم يرون أن رئيس روسيا ووزراءها يزورون تركيا كل عام، وأننا قبل يومين فقط، وقّعنا في إستانبول، ٢٥ اتفاقية مع الحكومة اليونانية، وأن اجتماعات وزارية مشتركة عُقدت هنا في أنقرة بين ١٠ وزراء أترك و١٢ وزيراً يونانياً، نتج منها لجنة مشتركة. من كان يتصور قبل عشرة أعوام أن الحكومتين التركية واليونانية قد تجتمعان يوماً ما معاً؟

بعض الناس يدّعي أن سياسة "صفر مشاكل" فشلت بسبب الأزمة في سورية. هذا

محيطنا وهذه هي بيئتنا. ما أحاول قوله، هو أننا بحاجة إلى إعادة صوغ مقاربتنا لكل من هذه المناطق، وينبغي لهذه المقاربة ألا تستبعد أيّاً من خصوصيات الجغرافيا هذه.

بناء على هذه الأبعاد المتعددة: الجغرافية كما التاريخية، يجب ألا يُفسر تراث الدولة التركية، وكذلك التاريخ التركي، على أنها واقع غير متحرك، وإنما يجب أن يُنظر إليهما بطريقة ديناميكية تساعد في مواجهة التحديات، لأن في تركيا اليوم لدينا مواطنون من كافة دول الجوار: لدينا بوسنيون أكثر ممّا في البوسنة، وألبان أكثر ممّا في ألبانيا، وأبخاز أكثر ممّا في أبخازيا، لدينا شيشانيون أكثر ممّا في بلاد الشيشان نفسها، ولدينا في تركيا من الأكراد أكثر ممّا في العراق وسورية، ولدينا عرب أيضاً.. مواطنو تركيا أشبه ببيوتقة تنصهر فيها شعوب هذه المناطق كافة. بالنسبة إلينا هذه هي تركيا. ربما رأى البعض في هذا الأمر عبثاً، وهو ما قاله رئيسنا السابق [أحمد نجدت سيزير]، لكنه في رأبي ليس عبثاً، وإنما مصدر قوة. لقد شهدنا جانب العبء لهذه الحالة في سنة ١٩٩٣ لدى انفجار أزمة البوسنة، وحالات نزوح أبناء كوسوفو وفرارهم إلى تركيا، ومن بعدهم الأكراد المضطهدون من طرف صدام حسين وغيرهم ...

كانت مقاربتني النظرية أنه يجب أن ننظر إلى هذا التاريخ كأساس ومنطلق لسياسة خارجية نشطة بدلاً من أن نعتبره مجرد عامل دفاعي، وإلا فإننا لن نستطيع تأمين حدودنا. لكن كيف يمكننا صنع هذه السياسة الخارجية النشطة؟ هذا كان السبب وراء صوغي سياسة "تصفير المشاكل مع الجوار". لماذا؟ لأنه إذا أمعنا النظر

نأمل، بعد تسوية القضايا في سورية، بل أنا متأكد، بأننا سنبقى على علاقات ممتازة مع دمشق. هذا هو أساساً الإطار الذي نريده لإحداث التغيير السياسي، والذي نسير وفقه في تركيا. وبحسب تحليلاتنا، يمكننا القول أننا استعدنا اندماجنا مجدداً في هذه المناطق من الناحية الجغرافية، وأعدنا تفسير العلاقات مع أبناء العم والأقارب التاريخيين، ومع الجيران، واندمجنا معاً مجدداً. هذه هي صيغة "العمق الاستراتيجي".

غير صحيح! يجب أن تُرى الصورة كاملة. سياسة "تصفير المشاكل" لم تخلق الأزمة في سورية. لم تكن هذه السياسة هي التي أوجدت المشكلة في سورية، وإنما القضايا الداخلية فيها. وفي اليوم الذي سيصبح لسورية إدارة جديدة، فإننا سنعيد ترسيخ سياسة "صفر مشاكل". غير أن لدينا مع دول الجوار الأخرى كلها، مستوى عالياً من آليات التشاور، واتفاقيات متبادلة لإلغاء التأشيرة، واتفاقيات للتجارة الحرة. ونحن

نظام إقليمي جديد

الأوسط، يستند إلى إطار من الأمن المشترك؛ نظام يُبنى على أسس من التشابك والتعاون الاقتصادي، ويقوم على الانسجام والتسامح الثقافي والحوار السياسي.

لقد كان هذا طرحنا في الواقع على مدى الأعوام العشرة الماضية. وهذه هي المعطيات الرئيسية لقيام نظام إقليمي جديد. لذلك كان التشديد على الحوار الذي يجب أن يؤسس لآليات التشاور الاستراتيجي في العديد من بلاد الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر مؤخراً. لقد قمنا بذلك مع اليونان، وتونس، وليبيا. نحن نمتلك حالياً هذه الآليات، وسبق أن طبقناها مع سورية والعراق، لكنها الآن تشهد بعض التباطؤ بسبب الاضطرابات الأخيرة، ومن المؤكد أننا سنستأنف تطبيقها في المستقبل. لذا، نشدد على أهمية الحوار الذي أشرت إليه، والذي يجب أن يهدف إلى تحقيق التشابك الاقتصادي على مثال الاتحاد الأوروبي. ففي الاتحاد الأوروبي يعرف الجميع الحدود المرسومة في الخرائط. يمكنك أن تتبين أين

■ لنظام الأمن التركي جذور عميقة في الغرب، وهو جزء من بنية منظمة حلف شمال الأطلسي. هل تعتقد أنه يمكن في ظل نظام دولي وإقليمي متغير، أن يتوافق مثل هذا الاضطفاف مع انخراط تركيا في قضايا الشرق الأوسط؟

□ نعم، فالمسألة ليست مسألة اختيار بين موقفين ينفي أحدهما الآخر. لقد كنا ولا نزال في حلف شمال الأطلسي. وهذا الحلف هو اليوم التحالف الأمني الدولي الأكثر فاعلية، فهو يملك القدرة والإطار المؤسسي كحلف، ويمكنه أن يساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والأمن عبر الأطلسي. ذلك كان الغرض الرئيسي من إنشائه. وأيضاً في المناطق المجاورة، وهو أمر لا تضارب فيه. لكننا نأمل، وقد قلنا ذلك لجميع زملائنا، ولا سيما في الديمقراطيات الحديثة في منطقتنا، وكذلك في الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي، بأن يكون هناك، يوماً ما، حاجة إلى نظام إقليمي جديد في الشرق

الصغيرة، وكان هناك بالتالي حاجة إلى وحدة وطنية. لكن الأمر مختلف في حالتنا، فنحن لدينا تقاليد عريقة في الوحدة: من الوحدة الأموية، إلى الوحدة العباسية، إلى الوحدة البيزنطية، إلى الوحدة الأيوبية، وصولاً إلى الوحدة العثمانية.. عرفنا أكثر من وحدة، ولم نعرف نمط الوحدات والمجموعات الإقطاعية الأوروبية تلك. في أوروبا كبرت الوحدات الإقطاعية كي تصبح دولاً / أمماً، بينما في حالتنا، صغرت الوحدات الكبرى وأصبحت دولاً / أمماً. ونتج من ذلك كثير من المشكلات والاضطرابات. هذا هو الفارق بين ظهور الدول / الأمم في أوروبا، وظهورها في تركيا، وفي المنطقة. ماذا علينا أن نفعل الآن؟ علينا أن نحترم الدول / الأمم، وأن نحترم الحدود أيضاً، لكن في الوقت نفسه، علينا تطبيق التقليد القديم بطريقة عالمية: أي السعي لاندماج الناس. على الشعوب المختلفة ألا ينفر بعضها من بعض، وينبغي لهذا العامل أن يشكل القاعدة الجديدة لنظام إقليمي جديد. وأنا متأكد من أن هذا النظام الإقليمي الجديد سيتضمن إطاراً أمنياً جديداً بشأن الحدود.

سبق أن كررت قولي هذا عدة مرات، وفي عدة اجتماعات. في سنة ١٩٧٥ التقت الدول الأوروبية كافة، دول معاهدة وارسو، ودول منظمة حلف شمال الأطلسي، وتوصلت إلى اتفاقية تضمن احترام الحدود القائمة بين هذه الدول، وتتيح التفاعل بين شعوبها. وقد تطورت هذه الاتفاقية لاحقاً كي تنتج "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (OSCE)، التي شكلت هيكلأً أمنياً جديداً لهذه الدول. فكانت تلك الخطوة الأولى نحو نهاية الحرب الباردة. هكذا كانت معاهدة هلسنكي، ثم "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة.

هي فرنسا، وأين تقع ألمانيا، لكنك حين تعبر من ألمانيا إلى فرنسا، لا تشعر بذلك. نحن بحاجة إلى وجود مثل هذه الأمور في منطقتنا. سنحترم الأراضي السورية أو الأراضي العراقية، لكننا نأمل بأن يأتي يوم لا يشعر فيه كل من ينتقل من سورية إلى تركيا، بأنه يعبر حدوداً، حتى لو كان هناك أحد ما على هذه الحدود. إنه أمر لا يمكن تسميته "العثمانية الجديدة"، وإنما هو الإطار الحديث لنظام إقليمي جديد.

فيما يتعلق بالانسجام الثقافي، فإن مدننا، وبخلاف مدن أوروبا، كانت متعددة الخصوصيات دينياً وثقافياً، وليس لفترة قرون فحسب، بل لألف عام أيضاً. مدننا كافة من دمشق إلى إستانبول وبغداد والقاهرة ومراكش وحلب، وغيرها من المدن الأخرى في كل مكان، كانت متعددة الثقافات. وفي الواقع، سبق أن قلت في مقابلة لي مؤخراً إن القرن العشرين كان فترة عابرة في تاريخنا الطويل، وعلينا الآن إنهاءها. كانت مرحلة حالة شاذة أنتجتها ممارستان: أولهما الاستعمار وخرائط سايكس بيكو، والثانية الحرب الباردة وما خلفته من دول / أمم جديدة. لهذا السبب بعدت هذه المناطق الطبيعية بعضها عن بعض، فالموصل وحلب كانتا أساساً مدينتين مقربتين للغاية كما العلاقات بين بغداد ودمشق، أو حلب وعينتاب، أو الموصل وديار بكر أو ماردين.. يمكنك تعداد أسماء المدن كافة وإضافة القدس ودمشق وغيرهما.. وإذا صعدت الجبال، فستجد حالات مُشابهة. لذلك حان الوقت الآن لإعادة صوغ العلاقات، والسعي للاندماج من جديد.

بالنسبة إلى التجربة الأوروبية، كان هناك النظام الإقطاعي، ونظام الوحدات

تركيا، وفي سورية، وفي أجزاء أخرى من المنطقة أيضاً. ولن يكون عثمانياً، لأن العثمانية من الماضي، ونحن في الحاضر. وستكون هذه الشعوب كلها متساوية. نحن لم ندع قط أي تفوق على الآخرين. وحتى خلال الأزمنة العثمانية، لم يكن هناك مثل هذا الادعاء. هذه ليست "عباسية جديدة" ولا "أموية جديدة"، إنها نظام إقليمي جديد في إطار دولي.

هل هو قابل للتحقيق؟ هل هو ممكن؟ نعم. لماذا؟ لأننا في الماضي عرفنا تجارب عديدة عاشت خلالها هذه الشعوب معاً في تناغم وانسجام.

هل هو قابل للتحقيق؟ هل هو واقعي؟ نعم، لأن الحدود الطبيعية وتطبيع الحدود أمران واقعيان. قد يظن بعض الناس أن في مثل هذا التفكير شيئاً من الطوباوية، وأن الشعوب في الشرق الأوسط عاجزة عن تحقيق أي نجاح، وليست مؤهلة للديمقراطية وصنع السلام، وليست قادرة على القيام بذلك، لكن هذه الشعوب شرقية. هذا هو المنطق القديم. لكن ينبغي لنا، نحن كقادة و مثقفين في منطقتنا، أن نثبت أننا قادرون على القيام بهذه الأمور كلها من دون أي أجندة خارجية، وأنه يمكننا أن نفعل ذلك من وجهة نظرنا السياسية الخاصة.

وبالمثل، يجب أن يكون هناك اتفاقية جديدة في منطقتنا: أي أن تتفق دول هذه المنطقة كلها على الحدود القائمة، باستثناء إسرائيل ربما، وذلك لوجود القضية الفلسطينية. لكن بقية الدول يمكنها أن تفعل ذلك، ما دام لن يكون هناك أي مطالبة تتعلق بالحدود. دعونا نجعل هذه الحدود غير ذات معنى من خلال التشابك الاقتصادي، ومن خلال العلاقات الثقافية، ومن خلال حركة البشر. هذا الأمر سيسهل عملية الاندماج والتآزر، وسيمهد لنهوض منطقتنا.

■ هل تعني هنا أنه يجب أن نصل إلى صيغة تجمع بين الاتحاد الأوروبي وعملية هلسنكي؟

□ نعم، هذا ما أعنيه. ولدينا القدرة على تحقيق ذلك. لماذا أطرح تجربة "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" كمثال؟ لأنه عندما نتحدث عن هذه الصيغة نجد بعض التحامل ضدنا: هل هو اتحاد عربي؟ هل هو اتحاد إسلامي؟ أم هو امتداد عثماني؟ لا يمكن أن يكون اتحاداً عربياً بحتاً، لأن هناك شعوباً غير عربية، من الأتراك والأكراد أو الإيرانيين. لن يكون إسلامياً بحتاً، لأن هناك مسيحيين في مصر، وفي

شرعية الأنظمة تقرها الشعوب

■ ونلاحظ أن هذا الاتجاه إلى التفتيت في المنطقة لا ينسجم مع الموقف التركي الساعي للاستقرار والتكامل. فأى دور تؤديه تركيا في هذه العملية؟

■ نرى في الشرق الأوسط اليوم، موقفاً لتركيا تطرحونه، وهو يركز على الاستقرار والتكامل، بينما نرى، ولا سيما من خلال التطورات في سورية ودول عربية أخرى، وجود اتجاه نحو التفتيت.

تجاه سورية، وأستطيع أن أرى أننا حققنا نجاحاً كبيراً جداً هناك. لكن حين بدأ الربيع العربي، كان هناك حاجة إلى قرارات جديدة، ولم يكن ممكناً الحفاظ على الوضع القائم (الستاتيكي) الذي لم يكن يتمتع بالشرعية، لأن بو عزيزي لم ينتفض ضد بن علي، وإنما تمرّد على النظام غير الشرعي في نظر التونسيين. وفي ذلك الوقت، طرح السؤال: هل نكون مع الاستقرار القصير الأمد ونضحي بمسألة شرعية النظام؟ أم ندعم الاستقرار الطويل الأمد بإنشاء شرعية جديدة؟ فعلى سبيل المثال، كان هناك في تسعينيات القرن الماضي عدة حركات في الجزائر وتونس. وفي ذلك الوقت، اختارت الدول الغربية الاستقرار القصير الأمد، وتأجيل التغيير عشرين عاماً أخرى. لقد اختارت الستاتيكي (إبقاء الوضع كما هو)، ولم تفكر في التصرف كما فعلت بالنسبة إلى رومانيا وبولندا حيث دعمت الديمقراطية فيهما. أمّا في الشرق الأوسط، فإنها دعمت النظام الأوتوقراطي، لأنها بصراحة كانت تخاف من الحركات الإسلامية. الآن، إذا تأجل الأمر مرة أخرى، يمكن أن تنشأ صراعات أكبر من ذلك كثيراً. ولذلك، نحن في تركيا نقول أننا مع المطالب المشروعة للشعب. قد يعني ذلك تحقيق الاستقرار القصير الأمد، غير أننا ندرك أن الاستقرار الطويل الأمد لا يمكن أن يقوم إلا في إطار جديد من الشرعية. حتى إنني في سنة ٢٠٠٢، قلت في مقابلة تلفزيونية إن هناك، بالنسبة إلى تركيا، توازناً بين الحرية والاستقرار. وإذا ضحيت بالحرية من أجل الأمن، فستنشئ نظاماً أوتوقراطياً، وإذا ضحيت بالأمن من أجل الحرية فستجد الفوضى. إن النظام السياسي الأكثر شرعية هو أن تقول الدولة: أيها المواطنون، يمكنني أن أضمن لكم

□ بصراحة، هذا تحدّ كبير لنا. ما هو الأساس للاستقرار، الاستقرار الطويل الأمد؟ نعتقد في تركيا أن شرعية النظام السياسي هي الأساس للاستقرار الطويل الأمد، ولا يمكن أن يكون هناك استقرار من دون نظام سياسي شرعي في نظر شعبه. قد تحصل اليوم على الاستقرار بسبب وجود ديكتاتور قوي، أو نظام شمولي، لكن مثل هذا الاستقرار، على الأمد الطويل، غير مستديم بعد الآن. نحن لسنا في الحرب الباردة. إذا قرأت الفصل الثالث المتعلق بالشرق الأوسط في كتابي "العمق الاستراتيجي" الذي تناول أزمة القومية العربية، فسترى أنني منذ البداية كنت أحاول دائماً أن أسلط الضوء على مشكلة الشرعية، لأن جميع الأنظمة في العالم العربي نشأت ضمن منطوق الحرب الباردة. اليوم المشكلة في هذه البلاد، بالنسبة إلينا، ليست بين السنة والشيعية، أو بين الأكراد والعرب، أو بين المسلمين والمسيحيين، وإنما هي صراع بين بنية الحرب الباردة والقوى الجديدة. يقول البعض: لقد كان لديكم علاقات جيدة مع سورية، مع بشار الأسد. لماذا لم تعد كذلك الآن؟ لأن أسلوبنا في البداية كان: إذا كان لدينا دولة فاعلة تقوم بوظائفها، فمن الأفضل العمل والسعي لتحويل هذه المعضلة بطريقة سلمية. ولذلك، فتحنا حدودنا، حاولنا تنمية طبقة وسطى في سورية من خلال الوسائل السلمية، وليس عن طريق الحرب. كنا نأمل من خلال هذه الطريقة، بأن يكون هناك تغيير. وبالتالي نحن لم ندع إلى أي تمرّد، نحن لم نستخدم قط أي من مصطلحات زعزعة الاستقرار في أي بلد آخر، لأننا راقبنا ما حدث في العراق. فرض الديمقراطية ليس حلاً، فالتغيير يمكن أن يأتي من الداخل. في الواقع كانت تلك هي سياستنا

يسيطر على سورية، فهل تعتقدون أنه يمكن أن يحقق الاستقرار؟ هذا قد يعني قمع المعارضة وإزالتها. سيكون هناك مجزرة شاملة. نعم، إبادة جماعية. هذا لا يعني الاستقرار.

الاستقرار لا يعني استمرار الزعيم نفسه أو الحزب نفسه؛ الاستقرار يعني وجود نظام يقوم على الشرعية. ولذلك، قلنا لا، وإن الوقت حان للتغيير، فجاءت ردة فعل نموذجية من النظام، وحاول أن يجعلها حرباً طائفية من أجل البقاء في السلطة، لكنها ليست حرباً طائفية. حتى اليوم، هي ليست حرباً طائفية. هناك علويون آخرون كثير، هناك علويون في كتائب "الجيش السوري الحر"، وهناك من السنة من لا يزال يتعاون مع بشار الأسد. هو هدد أيضاً الناصريين بأن مستقبلهم سيكون مظلماً إن لم يدعموا النظام. لقد حاول ترسيخ سلطته، وهذا هو الخطر الكبير.

الآن هناك خياران أمامنا بالنسبة إلى المنطقة: فإما أن يتم إعادة إدماج هذه المنطقة من خلال ديمقراطيات جديدة قائمة على قاعدة الشرعية السياسية وتجتمع كل الدول وتتفق على وضع إطار لنظام إقليمي جديد، وإما أن يكون هناك حرب باردة إقليمية من طرف جماعات أو طوائف معينة ضد الديمقراطيات الجديدة الصاعدة، الأمر الذي سيشكل تهديداً كبيراً بالنسبة إلينا جميعاً، على مثال التوتر بين الشيعة والسنة في العراق، والتوتر الجاري داخل المجتمع في سورية. قد تقع حرب باردة جديدة لكننا سنحاول منع هذا السيناريو، وسنحاول دون أن تكون حرب مذهبية، وسنمنع أي تطهير عرقي. هنا يكمن التحدي. وكل واحد منا يحتاج إلى العمل بجهد أكبر من أجل منع السيناريو السلبي، ولقيام نظام إقليمي جديد.

الحرية المطلقة من دون تعريض أمنكم للخطر، أو أن أوفر لكم الأمن المطلق من دون الحد من حريتكم. هذا هو الرهان المطلق والأمثل أيضاً.

غير أن الأنظمة العربية تقول لشعوبها: لا تطلبوا الحرية منّا لأن لدينا مشكلات أمنية، ولأننا مهددون من المتطرفين ... يمكن لهذه الأنظمة ترداد هذه العبارات طوال ١٠ أعوام، ٢٠ عاماً، ٣٠ عاماً، ثم ستسأل الشعوب: متى سننعم بالاستقرار والحرية؟ نحن نريد الحرية.

كيف يمكن اليوم في تركيا، ومع هذه الخلفية كلها، أن نقول أننا سندعم مبارك وبن علي، وأنا مع الاستقرار القصير الأمد؟ إن الحؤول دون تحقيق الاستقرار الطويل الأمد سيسبب مزيداً من المشكلات. لذلك نحن في تركيا قلنا أننا مع الثورة التونسية، ثم أيّدتنا حركة ميدان التحرير في مصر. بعد ذلك وفي ليبيا، انتظرنا أربعة أشهر، على أمل أن نتمكن من الضغط على الرئيس القذافي لتحقيق انتقال سلمي للسلطة، وحين رفض، غيرنا سياستنا. وفي سورية، ولأن تركيبة المجتمع السوري أكثر تعقيداً وتحدياً، انتظرنا ١٠ أشهر. لم نسارع إلى إعلان عدم شرعية بشار الأسد، كما فعلنا بالنسبة إلى بن علي أو مبارك. فنحن، ولأننا نعرف سورية، كنا نأمل بأن نتمكن، بفضل علاقاتنا الجيدة، من أن نقنع نظام بشار الأسد، أو ندفعه إلى تحقيق التغيير بطريقة سلمية. طوال ١٠ أشهر، لم نعلن أن النظام السوري غير شرعي، بل إنني ذهبت إلى سورية عدة مرات، وعقدت اجتماعات مطولة مع أهل النظام ومع بشار الأسد، كما أن رئيس حكومتنا بعث إليه برسالة وذهب إلى هناك...

الآن موقفنا هو أننا مع الاستقرار الطويل الأمد. وإذا افترضنا أن بشار الأسد

شروط التطبيع مع إسرائيل

□ نحن لا نطلب منهم الاعتراف بذلك. نحن سننفذ سياساتنا. أما إذا كانوا سيعترفون بها أم لا، فهذه مشكلتهم. وإذا اعترفوا بها فسيكون في الأمر فائدة، وإذا انتقدوها فلن يعني ذلك أننا سنكف عن تنفيذ سياستنا الإقليمية. لدى تركيا سياسة إقليمية مستقلة تجاه الشرق الأوسط. والأمر متروك للإسرائيليين إذا كانوا يريدون علاقة سلمية مع القوى الإقليمية أم لا. وإذا أرادوا أن يكون لهم علاقة سلمية مع الديمقراطيات الصاعدة، فعليهم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وخصوصاً حقهم في أن يكون لهم دولة.

■ ما هي قراءتك للتصور الإسرائيلي بشأن موقف تركيا الجيو - استراتيجي في المنطقة، ومنه على سبيل المثال التقارب بين القاهرة وأنقرة؟

□ ستعمل تركيا ومصر بشكل وثيق أكثر باعتبارهما دولتين ديمقراطيتين لهما علاقات ممتازة، وسيكون لهذا الأمر بالتأكيد تأثير في التوازنات الإقليمية، وكذلك في إسرائيل. وإذا أرادت إسرائيل أن يكون لها علاقات جيدة مع الديمقراطيات الجديدة، والحصول على الدعم من الإدارة الأميركية والكونغرس وغيرها، على قاعدة "نحن الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة"، فإن هذه الحجة غير الصحيحة لم تعد صالحة بعد الآن. هناك ديمقراطيات أخرى في المنطقة. فإذا كانت تريد أن تكون جزءاً من نادي الديمقراطيات هذا، فإن عليها أن تعترف بحق الفلسطينيين في أن يكون لهم دولتهم الخاصة. وإذا كان هناك

■ نحن نعلم أن العلاقة مع إسرائيل لا تزال في مستوى الصفر، وأن هناك شروطاً تركية لتطبيع هذه العلاقة. ونعرف أيضاً أن رئيس الحكومة أردوغان أعلن مؤخراً أن الصهيونية هي بمثابة جريمة ضد الإنسانية. هل يعني ذلك أن المصالحة مع إسرائيل مستبعدة في المستقبل القريب؟

□ موقفنا واضح بعد حادثة أسطول "مافي مرمرة". لدينا ثلاثة شروط يجب تحقيقها، والإسرائيليون يعرفون ذلك جيداً: الأول هو الاعتذار، والثاني هو التعويض، والثالث هو مساعدة غزة. وإذا استوفيت هذه الشروط، فإن سفراءنا سيعودون إلى هناك طبعاً، ويعود سفراءهم إلى هنا، وسيكون لدينا علاقات طبيعية مثل التي كانت قبل حادثة الأسطول. والأكد أنه في حال تمت تلبية هذه الشروط، فإن تركيا لن تستمر في هذا النزاع مع إسرائيل، وسيكون هناك تطبيع للعلاقات وفتح للقنوات السياسية. وإذا تصرف إسرائيل بالشكل الملائم، كما فعلت مع سورية [في أثناء المفاوضات غير المباشرة]، فإن تركيا ستمد اليد للمساعدة. وإذا كانت تعمل على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة، فإننا بطبيعة الحال، سنساهم في هذه العملية. لكن، وكما في الماضي، فإن تركيا التي كانت تنتقد أي تصرف خطأ من جانب إسرائيل، ستستمر طبعاً في انتقادها إذا ما ارتكبت إسرائيل أي خطأ آخر.

■ هل تعتبر أن على الإدارة الإسرائيلية أن تعترف ضمناً بتحول الإطار الناظم للسياسة التركية في الشرق الأوسط؟

لحكومة لديها علاقات جيدة مع إسرائيل التي ترتكب الظلم والقمع. وفي الواقع، هذا تشجيع على الاستيطان الإسرائيلي، لا على تحقيق السلام. السلام أمر لا بد منه الآن؛ أمر لا يمكن تأجيله. تأجيل أو تأخير السلام سيبعد إسرائيل ويعزلها. لا أعتقد أنه يجب تأخير تحقيق السلام، وقد بدأ الأمن الإسرائيلي يعي الآن هذا الواقع الجديد على الأرض. وأنا أمل بأن الإسرائيليين، في يوم ما، سيدركون أن السلام ممكن بين إسرائيل وفلسطين.

سلام، فسيكون هناك أيضاً بطبيعة الحال سلام بين إسرائيل وفلسطين، وسيكون للأتراك والمصريين والتونسيين، ودول شمال إفريقيا كافة، علاقات مختلفة مع إسرائيل. لكن إذا استمرت إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وواصلت سياسة القمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لن يكون لأي نظام ديمقراطي في هذه المنطقة علاقات جيدة معها. وفي نهاية المطاف، هذه الحكومات ستحتكم إلى الشعب، والشعب لن يُصوت

الملف النووي الإيراني

لكن للأسف، وبدلاً من تنفيذ ذلك في حينه، ازدادت المطالبات تجاه إيران التي واصلت تخصيص ما لديها من اليورانيوم. وفي إثر اجتماعات طهران، جرت عدة مفاوضات في إستانبول، فانخرطنا مرة أخرى. والمشكلة ليست معقدة جداً، وإنما هي مشكلة نفسية، إذ ليس هناك ثقة متبادلة. لقد كان موقفنا واضحاً، ولم ننحز إلى أحد الجانبين.

عليك أن تتمتع بالشفافية وأن تقدم الضمانات بأنك لن تقوم بتطوير أسلحة نووية، لأننا ضد هذه المسألة. التكنولوجيا النووية السلمية حق لجميع الدول، ذلك بأن التكنولوجيا لا تنتمي إلى أمة واحدة، وليست مثل الغاز الطبيعي الذي يوجد في بلدي، ولذلك أستطيع أن أملكه. لا، التكنولوجيا النووية تُعد إنجازاً بشرياً. وأعني التكنولوجيا النووية السلمية التي هي حق لجميع الدول بما فيها إيران شرط احترام بنود معاهدة الحد من انتشار

■ ما الذي يجري بين الأميركيين والإيرانيين بشأن الملف النووي؟ هل تعتقد أن اجتماع "أنا آنا" بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد يشكل بداية سلسلة من المبادرات تمهد الطريق أمام التوصل إلى تسوية؟

□ أنا أعرف جميع تفاصيل هذا الملف بسبب انخراطنا فيه في سنة ٢٠١٠. واليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام، أنا متأكد من أن الجميع بات يعتقد الآن أن اتفاق طهران كان فرصة ضائعة. أعرف ذلك من خلال اجتماعاتي ومشاوراتي بشأن هذه المسألة مع اللاعبين المعنيين جميعاً. ولو تم تنفيذ اتفاق طهران لكان جرى اليوم تسليم اليورانيوم المنخفض التخصيب (LEU) إلى تركيا، ولحصلت إيران على اليورانيوم المتوسط التخصيب (MEU) اللازم، وكان من شأن هذا الأمر أن يؤسس لثقة جديدة متبادلة وثابتة.

تزال كبيرة. هناك طبعاً الانتخابات الرئاسية الإيرانية في الصيف المقبل، والمسألة تتعلق بمن سيكون هو الذي يقرر في هذه المفاوضات. طلبوا منا استضافة اجتماع على مستوى الخبراء التقنيين في إستانبول، فقلنا لهم أهلاً وسهلاً، وسيجري عقد مثل هذه الاجتماعات في تركيا مرة أخرى. ■

الأسلحة النووية (MPT)، وإجراءات بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). هذا التوازن هو السبيل الوحيد، ويمكن تحقيق ذلك عبر إستانبول. كنا حقاً على مسافة قصيرة جداً من التوصل إلى اتفاق، إلا إن ذلك لم يحدث. حالياً المناخ أفضل، لكن الخلافات لا

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أسرى بلا حراب المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨-١٩٤٩

مصطفى كبها، وديع عواودة

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية

تحرير

جميل هلال

٢٠٦ صفحات ١٢ دولاراً